جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 28 العدد 5. السنة 2024
مجلة المعيار
EL MIEYAR

أثر تصحيح أخطاء المخطوطات في المتن، تحقيق كتاب "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان نموذجا"

The effect of correcting manuscript errors in the text, examining the book “Bayan al-Whum wa al-Ihlam” by Ibn al-Qattan as an example.

محمد علي بوطالبي[1]
mohammedali.boutalbi@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/29 تاريخ القبول:2024/08/15 تاريخ النشر: 2024/09/15
Received: 29/06/2024 Accepted: 15/08/2024 published: 15/09/2024

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة تطبيقية لمسألة جزئية من مسائل علم تحقيق المخطوطات، وهي مسألة تصحيح الأخطاء الواقعة في المخطوطة، هل تصحح في المتن وينبه إليها في الهامش أو العكس، وما أثر ذلك؟ واخترنا لدراسة هذه المسألة كتاب "بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي الذي حققه الدكتور الحسين آيت السعيد والذي شرط على نفسه تصحيح الأخطاء في المتن، ويهدف البحث إلى بيان الآثار المترتبة عن تصحيح الأخطاء في المتن، وقد خلصنا في الأخير إلى أن الأسلم والأصوب ترك الخطأ كما هو في المتن والتنبيه إليه في الهامش لا العكس.

كلمات مفتاحية: تصحيح الأخطاء، المخطوط، ابن القطان، ابن المواق

Abstract

This research deals with an applied study of a partial issue in the science of manuscript editing, which is the issue of correcting errors in the manuscript. Are they corrected in the text and pointed out in the margin or vice versa, and what is the impact of that? We chose to study this issue the book “Statement of Illusion and Illusion” by Ibn al-Qattan al-Fassi, which was edited by Dr. Al-Hussein Ait Al-Saeed, who stipulated that he would correct errors in the text. The research aims to explain the implications of correcting errors in the text, and we concluded in the end that it is safer and more correct to leave the error as it is. It is in the text and the note is in the margin, not the other way around.

Keywords: correcting errors.; manuscript; Ibn al-Qattan.; Ibn al-Mawwaq

(1) باحث حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة باتنة1 الحاج لخضر (الجزائر)

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

من أهم العلوم التي أخرجت للمسلمين كنوزا ودررا من كتبِ ومؤلفات علمائهم علم "تحقيق المخطوطات"، وهو علم نظري تطبيقي، ورغم أنه لم يتبلور كعلم له قواعد وضوابط إلا في بدايات القرن الماضي إلا أن كثيرا من أصوله وقواعده مأخوذة من صنيع العلماء الأقدمين وخاصة علماء الحديث، وقد اتفق المنظرون لهذا العلم في كثير من القواعد والضوابط واختلفوا في بعضها.

ومن القواعد التي اختلفوا فيها: الهدف من تحقيق المخطوط، فقالت طائفة: هو إخراج الكتاب كما وضعه مؤلفه، وقالت طائفة أخرى: هو إخراج الكتاب كما أراده مؤلفه.

وترتب على هذا الخلاف اختلافهم في بعض جزئيات هذا العلم منها: تصحيح الأخطاء الواقعة في المخطوط، هل تصحح في المتن وينبه للخطأ في الهامش أو العكس؟

إشكالية البحث:

وبناء على ذلك كانت إشكالية هذا البحث: ما هو الأصوب والأسلم في تصحيح أخطاء المخطوطة: المتن أو الهامش؟ وما هي الآثار المترتبة على ذلك من خلال كتاب "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى عدة أمور منها:

. بيان أثر تصحيح الأخطاء في المتن على الكتاب الْمُحَقَّق.

. بيان أثر تصحيح الأخطاء في المتن على الكتب المؤلفة حول هذا الكتاب الْمُحَقَّق.

خطة البحث:

وقد قسمت هذا البحث بعد المقدمة إلى تمهيد بعده مبحثان ثم خاتمة، تناول التمهيد الكلام بإيجاز عن الخلاف في هذه المسألة قديما وحديثا، ثم تحدثت في المبحث الأول عن سبب اختيار تحقيق كتاب "بيان الوهم والإيهام" ومنهج المحقق في تصحيح أخطاء المخطوطة ومدى التزامه به، ثم تحدثت في المبحث الثاني عن أثر تصحيح أخطاء المخطوطة في المتن على الكتاب الْمُحَقَّق، وعلى الكتب المؤلفة حول الكتاب الْمُحَقَّق، ثم خاتمة فيها أهم نتائج البحث.

تمهيد:

الخلاف في تصحيح أخطاء الكتاب قديم، وللمُحَدِّثين فيه مذاهب ذكرها جماعة من العلماء كالرامهرمزي والخطيب البغدادي والقاضي عياض وغيرهم، فعقد الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" بابا سماه "القول في تقويم اللحن بإصلاح الخطأ" (الرامهرمزي، 2017، صفحة 524)، وذكر الخطيب في "الكفاية" أبوابا كثيرة في هذا المعنى منها باب سماه "باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى تغيير اللحن في الحديث" ثم ذكر بعده بقليل "باب ذكر الرواية عمن قال يجب تأدية الحديث على الصواب وإن كان المحدث قد لحن فيه" (البغدادي، 2013، صفحة 561/551)، وذكر القاضي عياض في "الإلماع" بابا سماه "باب في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن والاختلاف في ذلك" (عياض، 2017، صفحة 183) ونقل هؤلاء الأئمة في هذه الأبواب مذاهب العلماء المختلفة في إصلاح

الخطأ هل يُصَحَّح أم يُتْرَك على حاله ويُنَبَّه إليه، وليس الغرض هنا نقل الأقوال ومناقشتها وإنما الغرض بيانُ وقوع خلاف عند المحدثين في هذه المسألة.

ثم إذا جئنا إلى العلماء الْمُحْدَثين الذين كتبوا في قواعد تحقيق المخطوطات نجد هذا الخلاف حاضرا أيضا في كتبهم ومؤلفاتهم، وحتى لا نطيل الكلام هنا سوف ننقل قولا جامعا لمذاهب الْمُنَظِّرِين لهذا العلم وهو قول الأستاذ إياد خالد الطباع الذي قال: "للمحققين في أمر التصويب والتقويم وإكمال السقط اتجاهات ثلاثة يمكن تلخيصها فيما يأتي:

القول الأول: إطلاق العنان للمحقق لكي يقوم بإجراء التصويبات... في صلب النسخة أو في المتن المحقق ثم يشير إلى ما كان منه في هامش التحقيق...

القول الثاني: يأخذ في الحسبان نوع النسخة التي جعلت أصلا أو أُمًّا، فإن كانت نسخة عالية كأن تكون نسخة المؤلف...، والنسخة التي بهذه المثابة يجعلون لها قيمة تاريخية تستوجب المحافظة عليها...، مما يجعل التصرف في متنها بالتصحيح والتقويم مجانبا للأمانة العلمية...

القول الثالث: لا يُجيز التصرف في متن النسخة بالتصحيح والتقويم أيا كان نوعها.. ويرى أن حاشية المحقق هي المكان الصحيح لإجراء ما يلزم من تقويم وتصويب حفاظا على الشخصية التاريخية للنسخة" (الطباع، 2003، صفحة 65).

ومن خلال هذا البحث التطبيقي سوف نحاول معرفة أي هذه الأقوال أسلم وأقرب للصواب.

سبب اختيار كتاب "بيان الوهم والإيهام" ومنهج مُحَقِّقه في تصحيح أخطاء المخطوطة:

لم يكن اختيار كتاب "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان الفاسي الذي حققه الدكتور: الحسين آيت السعيد في هذه الدراسة اتفاقا بل له عدة أسباب سوف نذكرها ونُبَيِّنُها من خلال المطلبين الآتيين:

1.2 سبب اختيار كتاب "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان الفاسي:

قبل بيان سبب الاختيار يحسن بنا بيان موضوع هذا الكتاب، فـ "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان الفاسي هو تعقب واستدراك على كتاب "الأحكام الوسطى" لعبد الحق الإشبيلي.

وقد تعقبه في مسائل ترجع إلى النقل وأخرى ترجع إلى النظر، ونجد ابن القطان في الأوهام المتعلقة بالنقل يتعقب عبدَ الحق الإشبيلي في زيادة راو أو نقصانه من إسنادٍ نَقَله مِنْ عندِ الدارقطني مثلا، كما في قوله: "وَذَكَرَ من طريق الدارقطني حديث... ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وسأله رجل عن الوتر فقال: "افصل بين الواحدة والثنتين بالسلام"، كذا أورده وهو خطأ، سقط منه بين ابن لهيعةَ ونافعٍ يزيدُ بنُ أبي حبيب، كذلك هو في كتاب الدارقطني..." (القطان، 1997، صفحة 2/38).

وقد وقع ابن القطان أيضا في نفس جنس الأخطاء التي تعقبها على عبد الحق الإشبيلي، فتعقبه تلميذه أبو عبد الله ابن المواق في كتابه "بُغْية النُّقَّاد النَّقَلَة"، فذكر ما تعلق بزيادة راو أو إنقاص راو...، تماما كما فعل ابنُ القطان مع عبدِ الحق الإشبيلي.

لكن عند قراءة تعقبات ابن المواق ثم الرجوع إلى كتاب ابن القطان للتأكد من كلام ابن المواق نجد الكلام المثبت في المتن صحيحا، فإذا ذكر ابن المواق مثلا أن ابن القطان نقل حديثا من عند فلان وأسقط الراوي الفلاني، ثم نرجع إلى كلام ابن القطان نجد ذلك الراوي مثبتا في متن كلام ابن القطان، فهل أخطأ ابن المواق؟

لا لم يخطئ ابن المواق في تعقبه، ولكن محقق كتاب "بيان الوهم والإيهام" تصرف في المتن وصحح ذلك الخطأ، ولكنه لم يصحح الخطأ من كلام ابن المواق بل من المصادر التي كان ابن القطان ينقل منها، وهذا هو السبب الأول لاختيار هذا الكتاب في الدراسة.

أما السبب الثاني لاختيار هذا الكتاب فقد تقدمت الإشارة إليه في السبب الأول، وهو أن المحقق لم يصحح تلك الأخطاء من كتاب "بغية النقاد النقلة" لابن المواق، وقد يقول قائل إن المحقق لم يطلع على كتاب ابن المواق ولذلك لم ينقل منه، فبيان الوهم والإيهام طبع سنة 1997م، بينما بغية النقاد لم يطبع إلا سنة 2004م؟

والجواب أن المحقق قد وقف على مخطوطة بغية النقاد واطلع عليها ونقل منها كما سيأتي، ثم إن المحقق قد أعاد طباعة الكتاب طبعة ثانية سنة 2011م فلماذا لم يُحِلْ على كتاب ابن المواق وهو مطبوع؟

ومما يدل على أن الحسين آيت السعيد اطلع على مخطوطة بغية النقاد أثناء تحقيقه للكتاب قوله في قسم الدراسة عند كلامه عن اسم كتاب ابن المواق: "السفر الذي يوجد بين يدي من بغية النقاد يتكون من ثلاثين ومئة ورقة..." (القطان، 1997، صفحة 1/230)، ثم نقل بعد ذلك نصا من المخطوطة وأحال في الهامش قائلا: "بغية النقاد المخطوط، الورقة (30ب)" (القطان، 1997، صفحة 1/231)، وهذا لا يُبْقِي مجالا للشك في أن المحقق قد اطلع على كتاب ابن المواق أثناء التحقيق ولكنه مع ذلك لم يستفد منه.

2.2 منهج المحقق في تصحيح أخطاء المخطوطة ومدى التزامه به:

ذكر المحقق في مقدمة التحقيق منهجه في تصحيح الأخطاء الواقعة في المخطوط فقال: "إذا اتضح لي أن ما في المخطوطين خطأ محض، أكتب الصواب وأضع الخطأ في الهامش" (القطان، 1997، صفحة 1/501)، والمحقق حر في اختيار المنهج الذي يناسبه، ولكن بعد استقراء صنيعه وجدنا أنه لم يلتزم بما ألزم به نفسه، ووجدت تصحيحه للأخطاء على ثلاثة أشكال هي:

1 – أخطاء صححها في المتن ونبه عليها في الهامش، وهذه متماشية مع منهجه، مثل قوله في الموضع (2335) الذي قال فيه ابن القطان: "وذكر من طريق أبي أحمد، من حديث عباد بن منصور الناجي، عن أيوب السختياني، [عن أبي قلابة] عن أنس قال: " قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق الميتاء... الحديث" حيث وضع اسم أبي قلابة بين معكوفين ثم قال في الهامش: "ما بين المعكوفين ساقط من (ت) ولا بد منه" (القطان، 1997، صفحة 5/91).

2 – أخطاء تركها كما هي في المتن من غير تصحيح ثم نبه على الصواب في الهامش، وهذه مخالفة لمنهجه الذي شرطه على نفسه، مثل قوله في الموضع (1804) الذي قال فيه ابن القطان: "وذكر من طريق النسائي حديث أبي أمامة: " عليك بالصوم؛ فإنه لا مثل له "وسكت عنه، وهو حديث يرويه ابن مهدي، قال: حدثنا مهدي بن ميمون، قال: حدثني [عبد الله بن أبي يعقوب] حدثني رجاء بن حيوة..." حيث وضع اسم عبد الله بن أبي يعقوب بين معكوفين وقال في الهامش: "هكذا في (ت) وصوابه: محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب... ولم أجد راويا من رجال الستة اسمه عبد الله بن أبي يعقوب..." (القطان، 1997، صفحة 4/261).

3 . أخطاء صححها في المتن ولم ينبه على خطئها في الهامش: وهذا النوع قليل في الكتاب ويمكن أن يُعْتَذَر للمحقق فيه بسقوط التنبيهات عليها أثناء الطباعة أو الكتابة...، ومع ذلك سوف ننبه عليها لوجودها في الكتاب، ومن ذلك الموضع (1911) الذي

قال فيه ابن القطان: "وذكر من طريق أبي داود، حديث نعيم بن هزال عن أبيه، في قصة ماعز: "هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه " ثم قال: ليس إسناده بالقوي؛ لأنه من حديث هشام، عن يزيد بن نعيم، عن أبيه ولا يحتج بهذا الإسناد" (القطان، 1997، صفحة 4/332).

وهذا الكلام فيه تصرف من المحقق لأن عبد الحق الإشبيلي قال: "النسائي عن أبي هريرة وذكر قصة ماعز...، وقال أبو داود: "لعله أن يتوب فيتوب الله عليه" وليس إسناد هذا بالقوي لأنه من حديث هشام بن سعد عن يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه عن جده هزال عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا يحتج بهذا الإسناد" (الإشبيلي، 2017، صفحة 4/81)، فأسقط المحقق قوله "عن جده"، ورغم أن هذه الزيادة خطأ في الإسناد إلا أن المحقق صَحَّحَ الخطأ ولم يُنَبِّه عليه وهو مخالف لمنهجه الذي شرطه على نفسه.

وقد يعترض معترض بأن هذا الموضع مُكَرَّرٌ في بيان الوهم والإيهام وقد نبه المحقق في هامش الموضع المكرر إلى أن لفظة "عن جده" وقعت في النسخة (ت) وفي الأحكام الوسطى والصواب حذفها، وهو ما فعله حيث حذفها في المتن (القطان، 1997، صفحة 4/524)، والجواب أن المحقق فعل ذلك حقيقة ولكن الموضع الذي صحح فيه الخطأ ولم ينبه عليه متقدم على هذا الموضع الذي نبه فيه عليه، وكان الواجب أن يُبَيِّنَ في الأول ثم يحيل في الثاني عليه، ولكنه لم يفعل بل نبه عليه في الثاني ولم ينبه على الأول ولم يشر إليه.

وعلى كل حال فالقصد من هذا المثال بيانُ ضرورة التّنْبِيه على الأخطاء المصححة، وعدمُ تصحيحها من غيرِ تنبيه أو بيان، واخترت هذا المثال بعينه هنا حتى يُعتذر للمحقق بأنه ربما اكتفى بالتنبيه على الخطأ في موضع واحد من غير قصد للتصرف في كلام المؤلف دون تنبيه أو بيان.

ثم إن القصد من هذا المطلب هو بيانُ ضرورة تحديد المنهج المتبع في تصحيح أخطاء المخطوطة، وكذا ضرورة الالتزام به، والمحقق في هذا الكتاب لم يلتزم تماما بالمنهج الذي وضعه لنفسه بل خالفه في أحيان كثيرة، والأمثلة على كل قسم من الأقسام الثلاثة كثيرة خلا القسم الثالث فالأمثلة فيه قليلة.

. وهناك قسم آخر يُنَبَّه عليه –وإن كان غير داخل في تصحيح المحقق للأخطاء–، وهو أخطاء وقعت في الكتاب لم ينتبه إليها المحقق ولم يصححها، وأمثلة هذا القسم كثيرة في الكتاب منها:

قول ابن القطان الفاسي في الموضع (318): "وذكر حديث ناقة البراء من طريق أبي داود عن الأوزاعي عن الزهري عن حرام بن محيصة عن البراء...، ثم قال: وروى معمر عن الزهري عن حرام بن محيصة عن أبيه عن البراء... " (القطان، 1997، صفحة 2/326).

فتعقبه ابن المواق بقوله: "... والمقصود من ذلك رواية معمر، فإن أبا داود ذكرها، وليس فيها: (عن البراء)، وإنما قال: عن حرام بن مُحَيْصة عن أبيه أن ناقة للبراء الحديث... ونقله كما ذكره ق~ سواء علي الوهم بزيادة: (عن البراء) في إسناده فشاركه في ذلك..." (المواق، 2004، صفحة 1/13).

وهذا الموضع لم يتنبه إليه المحقق ولم يصححه وهو خطأ محض، والحديث عند أبي داود كما ذكره ابن المواق من غير زيادة "عن البراء" (داود، 1997، صفحة 761).

تأثير تصحيح أخطاء المخطوطة في المتن:

وهذا المبحث هو المقصود الأصلي من المقال، وهو قسم تطبيقي يقف فيه القارئ على نماذج تطبيقية واقعية لآثار تصحيح أخطاء المخطوطات في المتن، وقد قسمته إلى مطلبين هما:

1.3 تأثير تصحيح الأخطاء في المتن على الكتاب المحقق:

عندما يتكلم الإنسان أو يكتب شيئا فإنه يبني كلامه المتأخر على كلامه المتقدم، فلو قُدِّر أن الكلام المتقدم فيه وهم أو خطأ فإن الكلام المتأخر الذي يُبْنى عليه سيكون لا محالة فيه خطأ أو وهم، وهذا لا إشكال فيه عند التأمل فيه ودراسته، فعند معرفة الخلل يُعرف سبب الخطأ والوهم فيما انبنى عليه من النتائج.

ولكن الإشكال يكمن في وجود الخلل في الكلام المتأخر مع أن الكلام المتقدم الذي بُنِيَ عليه صحيح، ونحن نتكلم هنا عن أمور نقلية محضة ليس فيها اجتهاد، حتى لا يُقال إن الخلل قد يرجع إلى الفهم وليس إلى فساد المقدمات، وهنا يجد القارئ نفسه أمام سؤال محير: هل تناقض هذا المتكلم أو الكاتب؟

والجواب أن ذلك قد يقع بسبب غفلة أو ذهول أو سهو...، كما قد يقع بسبب تصرف شخص آخر في تلك المقدمات بالتصحيح والتصويب، مع إهمال تصحيح وتصويب النتائج فيحدث التناقض بين المقدمات والنتائج.

وسنحاول في هذا المطلب بيان السبب الثاني – وهو التصرف في المقدمات بالتصحيح – الذي يؤدي إلى حدوث تناقض أو إشكال في كلام المتكلم من خلال أمثلة تطبيقية ونماذج عَمَلِيَّة صحح فيها محقق كتاب "بيان الوهم والإيهام" وما ترتب عن ذلك من آثار:

1 . حدوث إشكال وتناقض في كلام المؤلف: وسنضرب لذلك مثالين . طلبا للاختصار. هما:

مثال 1: خطأ ابن القطان في زيادة لفظة "عن" في الإسناد:

قال ابن القطان الفاسي في الموضع (1176): "وذكر من طريق أبي داود، عن الزمعي، عن قريبة بنت عبد الله بن وهب، عن أمها كريمة بنت المقداد، عن ضباعة بنت الزبير، قالت: " ذهب المقداد لحاجته " (القطان، 1997، صفحة 3/427).

وضع المحقق رقم 4 على لفظ: عن أمها كريمة، ثم قال في الهامش: "في (ت) عن كريمة، وصوابه: عن أمها كريمة" (القطان، 1997، صفحة 3/427).

أما كلام ابن القطان الأصلي فقد نقله ابن المواق في كتابه بغية النقاد حيث قال: "وذكر في الباب المذكور حديث ضباعة بنت الزبير زوج المقداد ابن الأسود في قصة الجُرْذ والدنانير. فأورده هكذا: (وذكر من طريق أبي داود عن الزمعي عن قريبة بنت عبد الله بن وهب، عن أمها، عن كريمة بنت المقداد فوهم ع~ في قراءة: (عن كريمة) وهما أوجب إدخاله في هذا الباب لما استزاد له في إسناده راو، والصواب: (عن أمها كريمة)" (المواق، 2004، صفحة 1/25).

عندما أقرأ كلام ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام الذي صححه المحقق أجد في المتن امرأتين قبل ضباعة بنت الزبير هما: قريبة بنت عبد الله بن وهب، وأمها كريمة بنت المقداد.

ثم لما أواصل القراءة أجد ابن القطان قال: "فاعلم أن هؤلاء النسوة الثلاث اللائي دون ضباعة لا تعرف أحوالهن" (القطان، 1997، صفحة 3/427) فيبدو لي الأمر متناقضا، وأتساءل: هل ابن القطان لا يحسن العد والحساب؟ فلا يوجد في الإسناد قبل ضباعة إلا امرأتان فكيف صاروا ثلاثة؟

وصنيع المحقق وتصحيحه للخطأ هو السبب في حدوث هذا الإشكال، ورغم أن المحقق تنبه لهذا الإشكال فقال معلقا: "بل الصواب أنهما اثنتان فقط لا ثلاث" (القطان، 1997، صفحة 3/428)، إلا أن صنيعه هذا سبب إشكالا وتناقضا في كلام ابن القطان.

المثال 2: خطأ ابن القطان في إبدال راو ضعيف براو ثقة.

قال ابن القطان الفاسي في الموضع (1400): "فإن الترمذي يرويه هكذا: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا عبد الحميد بن جعفر، أخبرني عتبة بن عبد الله عن أسماء بنت عميس، فذكره، وكل هؤلاء ثقة إلا عبد الحميد، فإنه يختلف فيه، كان الثوري يحمل عليه ويرميه بالقدر، وغيره يوثقه" (القطان، 1997، صفحة 3/598).

وضع المحقق رقم 2 على عتبة بن عبد الله وقال: "في (ت) عبيد الله بن عبد الله، وصوابه: عتبة بن عبد الله..." (القطان، 1997، صفحة 3/598).

وكلام ابن القطان الأصلي نقله ابن المواق في بغية النقاد قائلا: "فقال ع~ فيه: نا عبد الحميد بن جعفر نا عبيد الله بن عبد الله، عن أسماء بنت عميس، ثم قال: (وكل هؤلاء ثقة، إلا عبد الحميد فإنه مختلف فيه). قال م~: فوهم في قوله: (عبيد الله ابن عبد الله) وهما جر أن اعتقده عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الفقيه؛ ولذلك قال: (كلهم ثقة)، وذلك غلط، وإنما هو في كتاب الترمذي عتبة ابن عبد الله، وقد استظهرت على ذلك بنسخ صحيحة" (المواق، 2004، صفحة 1/254).

عندما أقرأ كلام ابن القطان الفاسي أفهم أنه حكم على عدة رواة بالوثاقة ومنهم عتبة بن عبد الله، وعندما أرجع إلى أقوال العلماء في عتبة بن عبد الله أجد الذهبي قال فيه: "لا يعرف" (الذهبي، 1992، صفحة 1/696)، وأجد ابن حجر قال فيه: "مجهول" (حجر، 2013، صفحة 521) فأستغرب كيف يوثق ابن القطان هذا الراوي المجهول؟

وهذا الإشكال سببه تصحيح المحقق للخطأ في المتن، فابن القطان لم يحكم على عتبة بن عبد الله بأنه ثقة، بل حكم على عبيد الله بن عبد الله بالوثاقة، وعبيد الله بن عبد الله هو ابن عتبة بن مسعود الفقيه، قال فيه ابن حجر: "ثقة فقيه ثبت" (حجر، 2013، صفحة 509)، فلا إشكال في حال هذا الراوي فهو ثقة ثبت، وحُكم ابن القطان عليه بالوثاقة منسجم مع نقله، وإن كان هذا الحكم مبنيا على خطأ في النقل ابتداء، إلا أن كلامه منسجم مع بعضه ولا يسبب إشكالا عند القارئ، أما صنيع المحقق الذي صحح هذا الخطأ في المتن فإنه سبب إشكالا في كلام ابن القطان.

وما يزيد الأمر سوءا أن المحقق لم ينتبه إلى ما انجر عن فعله من الخلل، ومن نِسْبَة حكم على راو لابن القطان لم يحكم به أصلا، فلم يعلق على هذا الموضع بشيء، وكان ينبغي عليه أن يبين ذلك.

. وحتى يتضح هذا الأمر أكثر سوف نذكر مثالا أخطأ فيه ابن القطان ولم يصححه المحقق ولو صححه المحقق لأحدث تناقضا في كلامه:

قال ابن القطان في الموضع (1896): "وذكر من طريق الدارقطني عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من زار قبري وجبت له شفاعتي"...، وإسناده عند الدارقطني... عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر...، وعبد الله بن عمر العمري قال فيه أبو حاتم: مجهول..." (القطان، 1997، صفحة 4/321).

وكلام ابن القطان منسجم مع بعضه ولا إشكال فيه عند بناء النتائج على المقدمات، ولكن ابن القطان أخطأ في نقل إسناد هذا الحديث، فإسناد الدارقطني فيه "عبيد الله بن عمر العمري" بالتصغير، وليس "عبد الله" بالتكبير (الدارقطني، 2004، صفحة 3/334)، والمحقق خرَّج هذا الحديث وذكر أن الواقع عند الدارقطني "عبيد الله" بالتصغير (القطان، 1997، صفحة 4/12)، بمعنى

أنه يعلم أن ماذكره ابن القطان خطأ محض، ومع ذلك لم يصحح هذا الخطأ، وصنيعه هذا هو الصواب، لأنه لو صححه في المتن ماذا سنفعل بقول ابن القطان: وعبد الله بن عمر العمري قال فيه أبو حاتم: مجهول..." ؟ (القطان، 1997، صفحة 4/321)

2 . وهناك أثر آخر لتصحيح الأخطاء في المتن على الكتاب الْمُحَقَّق وهو مخالفة واقع الكتاب، ومخالفة ما كتبه المؤلف في كتابه، وبالمثال يتضح المقال:

قال ابن القطان الفاسي في الموضع (20): "... وهكذا رواه أيضا عمرو بن أبي سلمة عن عبد الله بن العلاء..." (القطان، 1997، صفحة 2/44).

وضع المحقق رقم 2 على اسم عمرو بن أبي سلمة وقال في الهامش: "في (ت) و(ق) عمرو بن سلمة، خطأ، والتصحيح من النسائي في الكبرى وتحفة الأشراف وغيره" (القطان، 1997، صفحة 2/44).

إلى هذا الحد يبدو الأمر طبيعيا لأنه خطأ محض، ولكن هذا الذي يبدو لأول وهلة عند قراءة الكلام السابق سيتلاشى عند قراءة كلام ابن المواق الذي قال: "قوله في الراوي عن ابن زبر: (عمرو بن سلمة) وإنما هو: (عمرو ابن أبي سلمة) وهو أبو حفص التنيسي الشامي لا يشكل ذلك على من زاول هذا العلم...، وكما ذكرته عن ع~ هي روايتي فيه عنه، قراءةً مني عليه، وهو يمسك أصله الذي نقلت منه بخط يده" (المواق، 2004، صفحة 1/34).

ولينظر القارئ الكريم إلى تأكيد ابن المواق كيف تلقى ذلك الموضع من شيخه وأن ابن القطان قاله كذلك قطعا، فلماذا يتصرف المحقق في الكلام المنسوب قطعا إلى المؤلف ولو كان خطأ محضا؟

كان يكفي المحقق أن ينقل الكلام كما هو ثم ينبه إلى خطأ المؤلف في الهامش حتى لا يغير من واقع الكتاب، ولا شك أن ابن القطان الفاسي لم يرد إلا "عمرو بن أبي سلمة" فسها أو سبقه القلم، ولكن رغم هذا فإن التصرف في هذا الموضع غَيَّرَ من واقع الكتاب، والله أعلم.

2.3 تأثير تصحيح الأخطاء في المتن على الكتب المؤلفة حول الكتاب المحقق:

تنوعت تآليف العلماء وكتبهم في مواضيعها ومناهجها، فمنها ما تضمنت فنا واحدا ومنها ما تضمنت أكثر من ذلك، ومنها ما كتب في موضوع مستقل ابتداء ومنها ما كتب حول مؤلف آخر لعالم من العلماء، ولا شك أن هذا النوع الأخير ينقل فيه المؤلف كلام صاحب الكتاب الأصل كثيرا ويتكلم عليه بحسب غايته وقصده من تأليف كتابه (شرح، تمثيل، تعقب، تقييد...)، ولذلك فإن التصرف في الكتاب الأصل بالتغيير والتبديل سوف يؤثر لا محالة في الكتاب الذي أُلِّف حوله، وسنحاول في هذا المطلب بيان هذا الأمر من خلال ذكر أمثلة تطبيقية من كتاب "بغية النقاد النقلة" الذي ألفه مؤلفه تعقبا واستدراكا على كتاب "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان الفاسي:

– كل ما تقدم من الأمثلة يصلح بيانا لتأثير تصحيح الأخطاء في المتن على الكتب المؤلفة حول الكتاب المحقق، فالأمثلة السابقة ينقل فيها ابن المواق كلام شيخه ابن القطان الفاسي في كتابه بيان الوهم والإيهام، ثم إذا رجعنا إلى كلام ابن القطان في الكتاب المطبوع الآن نجد كلام ابن القطان مغايرا ومختلفا عما نقله عنه ابن المواق، وهذا فيه تشويش على القارئ، ولئن عرفنا سبب هذا الاختلاف في هذا الكتاب فقد لا نعرف سبب الاختلاف في غيره من الكتب ما قد يؤدي إلى إساءة الظن بالعلماء واتهامهم بالتساهل في النقل أو حتى عدم الضبط عند النقل.

وسنذكر مثالا آخر يبين هذا الأمر أكثر:

قال ابن المواق في الموضع (57): "فذكر في القسم الثاني حديث البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة فقال: إن ق~ أعلمَ بأنه من رواية... عن مسلم بن جبير عن عمرو بن الحريش، هكذا ذكره ع~ في ذلك الموضع محتويا على نقص راو من إسناده فيما بين مسلم بن جبير، وعمرو بن الحريش، فإن مسلم بن جبير إنما يرويه عن أبي سفيان، عن عمرو بن الحريش، كذلك يعرف هذا الإسناد..." (المواق، 2004، صفحة 1/124).

فإذا رجعنا إلى بيان الوهم والإيهام نجد ابن القطان قال: "وحديث: "أخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة " أعلمَ أنه من رواية ابن إسحاق، عن زيد بن أبي حبيب، عن مسلم بن جبير [عن أبي سفيان] عن عمرو بن الحريشي" (القطان، 1997، صفحة 2/220).

في هذه الحالة يتعجب القارئ من صنيع ابن المواق ومن نَقْلِه، فالإسناد الذي ذكره ابن القطان صحيح لا غبار عليه ولا يوجد فيه أي نقص؟

لكن عند التأمل نجد أن المحقق وضع "عن أبي سفيان" بين معكوفين وقال في الهامش: "ما بين المعكوفين لا يوجد في (ت) فلعله سقط من النساخ، وهو ثابت في أبي داود ولا بد منه" (القطان، 1997، صفحة 2/221)، وهنا يظهر موضع الخلل وهو تصحيح المحقق لكلام ابن القطان الفاسي في المتن.

وصنيع المحقق هذا يهدر تنبيه ابن المواق ويجعل كلامه لا فائدة منه، ومثل هذا الصنيع من المحقق لا يهدر تنبيها أو تنبيهين فقط لابن المواق، بل ينسف أبوابا كاملة من كتابه كباب الزيادة في الأسانيد، باب النقص في الأسانيد...، ثم إن هذا الصنيع كان حقيقا أن ينسف عدة أبواب من الكتاب الْمُحَقَّق . أي بيان الوهم والإيهام . فالأبواب التي تقدم ذكرها عند ابن المواق موجودة أيضا عند ابن القطان الفاسي، ولو قام محققا الأحكام الوسطى بنفس صنيع محقق بيان الوهم والإيهام من تصحيح الأخطاء في المتن لما كانت للأبواب المذكورة فائدة في الكتاب، وبالتالي لا فائدة من تحقيق جزء كبير من بيان الوهم والإيهام.

ولذلك فإن تصحيح الأخطاء في المتن فيه تأثير على الكتب المصنفة حوله بالإهدار والإبطال.

وقول المحقق في الهامش: "فلعله سقط على النساخ" غير سديد وغير منصف، فنسبة الخطأ إلى النساخ تحتاج إلى دليل، ثم إن الأخطاء ليست كلها من النساخ، فهناك أخطاء سببها المؤلف نفسه مثل هذا الموضع، ومما يؤكد ذلك هنا قول ابن المواق: "هكذا ذكره ع~ في ذلك الموضع..." (المواق، 2004، صفحة 1/124)

إشكال وجوابه:

قد يقول قائل إن هناك بعض الأخطاء الواضحة الجلية التي يغلب على الظن أن المؤلف سها أو سبقه قلمه فأخطأ وهو لا يقصد إلا الصواب، فلا إشكال في تصحيحها في المتن ثم التنبيه إلى ذلك في الهامش.

والجواب من وجهين:

1 . أحدهما ما تقدم في هذا المبحث من الآثار المترتبة على تصحيح الأخطاء في المتن.

2 . أما الوجه الثاني فهو أن وضوح الخطأ أمر نسبي في كثير من الأحيان، فرب موضع يغلب على ظن المحقق أنه خطأ وهو في الحقيقة صواب لا غبار عليه.

وحتى يتضح هذا أكثر سأضرب له مثالا من كتاب "ناسخ الحديث ومنسوخه" للأثرم بتحقيق الأستاذ عبد الله بن حمد المنصور، حيث قال الأثرم في باب كف الأيدي عن قتال الأئمة: "ومن ذلك حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم: "سيأتيكم ركب مبغضون..." (الأثرم، 1999، صفحة 256).

فوضع المحقق رقم 1 في آخر الحديث ثم قال في الهامش: "أخرجه أبو داود (1583)، ولكنه من حديث جابر بن عتيك فلعل ما هنا خطأ من الناسخ" (الأثرم، 1999، صفحة 256).

هكذا علق المحقق على هذا الحديث بأنه عند أبي داود من رواية جابر بن عتيك وليس جابر بن عبد الله، وهو مصيب في هذا، فالحديث أخرجه أبو داود في سننه (داود، 1997، صفحة 375)، والبيهقي في السنن الكبرى (البيهقي، 2003، صفحة 4/192) كلاهما من طريق... عن عبد الرحمن بن جابر بن عتيك عن أبيه جابر بن عتيك ، وهكذا أيضا ذكره المزي في تحفة الأشراف، حيث ذكر لجابر بن عتيك ثلاثة أحاديث هذا أحدها (المزي، 1983، صفحة 2/402)، فالناظر في هذه المصادر يكاد يجزم أن الحديث حديث جابر بن عتيك وليس حديث جابر بن عبد الله رضي الله عن الجميع، وهذا ما جعل المحقق يقول "لعل ذلك خطأ من النساخ".

لكن عند توسيع دائرة البحث وجدنا أن الحديث قد روي من طريق جابر بن عبد الله أيضا، أخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه (شيبة، 2006، صفحة 6/380) وابن زنجويه في كتاب الأموال (زنجويه، 1986، صفحة 3/890)، والبخاري في التاريخ الكبير (البخاري، 1962، صفحة 5/267)، كلهم عن... عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه جابر بن عبد الله.

ولن أطيل في التخريج والدراسة فلها موضع آخر، ولكن خلاصة دراسة هذا الحديث أن رواية أبي داود خطأ، وأن الصوابَ روايةً هي روايةُ ابن أبي شيبة ومن وافقه في روايتهم الحديث من طريق جابر بن عبد الله، قال ابن المواق: " روى هذا الحديث أبو داود عن...، فقال ما تقدم ذكره من عند أبي داود، وخالفه جماعة في إسناده رووه عن ثابت عن خارجة بن إسحاق عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه منهم: أبو عامر الخزاز صالح بن رستم، وخالد بن مخلد القطواني، وإسحاق بن محمد الفروي، وإسماعيل بن أبي أويس، فكان القول ما قالت الجماعة لا ما انفرد به واحد شذ عنها ولم يُقم إسناد الحديث؛ إذ ذكر فيه راويين غير معروفين في نقله الحديث وهما: صخر بن إسحاق، وعبد الرحمن بن جابر بن عتيك، ثم جعل الحديث من مسند جابر بن عتيك وذلك كله بين الوهم" (المواق، 2004، صفحة 1/308).

وليتأمل القارئ كيف أن الموضع الذي ظنه المحقق خطأً كان هو الصواب، وما ظنه صوابا كان هو الخطأ، ومع ذلك فإن المحقق لا يلام ولا ينتقد، فهو لم يتصرف في كتاب أبي بكر الأثرم، وإنما أبقاه كما وجده ثم علق عليه بما يراه صوابا وهذا لا إشكال فيه، لكن لو أن المحقق تصرف في المتن وأثبت فيه ما يراه صوابا، لكان حقيقا باللوم والعتاب، ولكن صنيع المحقق هنا جَنَّبَه هذه الورطة التي كان سيقع فيها مَنْ يُصَحِّح الأخطاء في المتن وينبه إليها في الهامش.

ثم لينظر القارئ الكريم إلى هذا الموضع الذي يغلب على الظن ابتداء أنه خطأ، ثم تبين بعد الدراسة المستفيضة والتخريج الموسع للحديث أنه هو الصواب، ولذلك فإن مسألة وضوح الخطأ أمر نسبي لا ينبغي التسرع فيه، والله أعلم.

تنبيه:

قد يجد المحقق بعض الأخطاء في الآيات القرآنية، وهذه لا بأس بتصحيحها في المتن بشرط ألا تكون قراءة قرآنية صحيحة، لذلك ينبغي قبل التصحيح أن يتأكد من هذه النقطة، وألا تكون قراءة شاذة أوردها المؤلف لغرض معين، كما لا يفوت التنبه لسياق ذكرها وغرض المؤلف من إيرادها.

أما الأحاديث النبوية فإنه يتركها كما هي ـ ما لم تكن أخطاء إملائية ـ لأن روايات الحديث الواحد تختلف بعض ألفاظها من كتاب إلى آخر، بل في الكتاب الواحد الذي تتعدد نسخه، والله أعلم.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول: إن هذا البحث توصل إلى عدة نتائج هي:

1 _ لتصحيح أخطاء المخطوطة في المتن والتنبيه إليها في الهامش آثار سلبية على الكتاب المحقق وعلى الكتب المؤلفة حوله.

2 _ آثار تصحيح أخطاء المخطوطة في المتن على الكتاب المحقق هي:

أ _ وقوع الإشكال والتناقض في كلام المؤلف.

ب _ تغيير واقع الكتاب الذي تركه عليه مؤلفه.

3 _ آثار تصحيح أخطاء المخطوطة على الكتب المؤلفة حول الكتاب الْمُحَقَّق هي:

أ _ إهدار جهود العلماء وإبطال مضامين كتبهم التي ألفوها حول الكتاب الْمُحَقَّق.

ب _ تشكيك القارئ في ضبط العلماء الذين ألفوا حول الكتاب الْمُحَقَّق، وفتح باب الطعن فيهم وفي صحة نقلهم.

4 _ من خلال ما تقدم يمكن القول إن الأسلم والأصوب في مكان تصحيح أخطاء المخطوطة هو الهامش وليس المتن.

5 _ ينبغي قبل تحقيق أي كتاب العنايةُ بالكتب المؤلفة حوله أو الكتب التي نقلت عنه أو نقل منها وعدم إهمالها، كما ينبغي متابعة الكتب الجديدة التي تطبع فقد يطبع كتاب جديد يفيد المحقق عند إرادة طبع الكتاب مرة أخرى.

وأوصي في نهاية هذا البحث بإجراء بحوث مشابهة لهذا البحث على مختلف الكتب المحققة في مختلف العلوم والفنون؛ من أجل بيان آثار تصحيح أخطاء المخطوطات في المتن على الكتاب المحقق، وعلى الكتب المؤلفة حوله، كل هذا من أجل تأكيد النتائج المتوصل إليها في هذا البحث أو نفيها أو بيان أن المسألة نسبية تختلف من كتاب إلى كتاب.

والله أعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

ابن أبي شيبة. (2006). *المصنف*. جدة: دار القبلة.

Ibn Abī Shaybah. (2006). al-muṣannaf. Jiddah : Dār al-Qiblah.

ابن القطان. (1997). *بيان الوهم والإيهام*. الرياض: دار طيبة.

Ibn al-Qaṭṭān. (1997). bayān al-wahm wa-al-īhām. al-Riyāḍ : Dār Ṭaybah.

ابن المواق. (2004). *بغية النقاد النقلة*. الرياض: أضواء السلف.

Ibn Mawwāq. (2004). Bughyat al-nuqqād al-naqalah. al-Riyāḍ : Aḍwā’ al-Salaf.

ابن حجر. (2013). *تقريب التهذيب*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

Ibn Ḥajar. (2013). Taqrīb al-Tahdhīb. Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah.

ابن زنجويه. (1986). *الأموال*. السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

Ibn Zanjawayh. (1986). al-amwāl. al-Sa‘ūdīyah : Markaz al-Malik Fayṣal lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah.

أبو بكر الأثرم. (1999). *ناسخ الحديث ومنسوخه*.

Abū Bakr al-Athram. (1999). scribe al-ḥadīth wa-mansūkhuh.

أبو داود. (1997). *السنن*. بيروت: ابن حزم.

Bū Dāwūd. (1997). al-sunan. Bayrūt : Ibn Ḥazm.

البخاري. (1962). *التاريخ الكبير*. بيروت: دار الكتب العلمية.

al-Bukhārī. (1962). al-tārīkh al-kabīr. Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

البيهقي. (2003). *السنن الكبرى*. بيروت: دار الكتب العلمية.

al-Bayhaqī. (2003). al-sunan al-Kubrá. Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.

الخطيب البغدادي. (2013). *الكفاية في علم الرواية*. بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.

al-Khaṭīb al-Baghdādī. (2013). al-Kifāyah fī ‘ilm al-riwāyah. Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah Nāshirūn.

الدارقطني. (2004). *سنن الدارقطني*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

al-Dāraquṭnī. (2004). Sunan al-Dāraquṭnī. Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah.

الذهبي. (1992). *الكاشف*. دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن.

al-Dhahabī. (1992). al-Kāshif. Dār al-Qiblah lil-Thaqāfah al-Islāmīyah wa-Mu’assasat ‘ulūm al-Qur’ān.

الرامهرمزي. (2017). *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*. المدينة النبوية: الناشر المتميز.

al-Rāmhurmuzī. (2017). al-Muḥaddith al-fāṣil bayna al-Rāwī wālwā‘y. al-Madīnah al-Nabawīyah : al-Nāshir al-Mutamayyiz.

القاضي عياض. (2017). *الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع*. المدينة النبوية: الناشر المتميز.

al-Qāḍī ‘Iyāḍ. (2017). al’lmā‘ fī ḍabṭ al-riwāyah wa-taqyīd al-samā‘. al-Madīnah al-Nabawīyah : al-Nāshir al-Mutamayyiz.

المزي. (1983). *تحفة الأشراف*. المكتب الإسلامي والدار القيمة.

al-Mizzī. (1983). Tuḥfat al-ashrāf. al-Maktab al-Islāmī wa-al-dār al-qīmah.

خالد إياد الطباع. (2003). *منهج تحقيق المخطوطات*. دمشق: دار الفكر.

Khālid Iyād al-Ṭabbā‘. (2003). Manhaj taḥqīq al-Makhṭūṭāt. Dimashq : Dār al-Fikr.

عبد الحق الإشبيلي. (2017). *الأحكام الوسطى*. الرياض: مكتبة الرشد.

‘Abd al-Ḥaqq al-Ishbīlī. (2017). al-aḥkām al-Wusṭá. al-Riyāḍ : Maktabat al-Rushd.

عبد الرحمان ابن خلدون. (1984). *تاريخ ابن خلدون*. بيروت: دار القلم.

‘Abd al-Raḥmān Ibn Khaldūn. (1984). Tārīkh Ibn Khaldūn. Bayrūt : Dār al-Qalam.